الأنباء
الاحد 3 فبراير 2013

النيابة تكلف الطب الشرعي بإعداد تقرير طبي مفصل حول طبيعة الإصابات التي لحقت بالمواطن المسحول وأسبابها

الرئاسة المصرية: سحل متظاهر أمام الاتحادية محل تحقيق فوري والمواطن ينفي أمام النيابة تعرضه لاعتداء من الشرطة

قوات مكافحة الشغب المصرية تضرب أحد المتظاهرين بالقرب من قصر الاتحادية الرئاسي مساء أمس الأول (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: أكدت الرئاسة المصرية أن واقعة سحل مواطن في أحداث قصر الاتحادية أمس الأول من قبل قوات الشرطة محل تحقيق فوري.

وقالت الرئاسة، في بيان أصدرته أمس حول الأحداث التي وقعت أمام قصر الاتحادية: «في إطار متابعة رئاسة الجمهورية لمجريات الأحداث المؤسفة التي وقعت أمام قصر الاتحادية، فقد آلم مؤسسة الرئاسة ذلك المقطع الصادم الذي يصور تعامل بعض أفراد الشرطة مع أحد المتظاهرين بشكل لا يتفق مع الكرامة الإنسانية أو حقوق الإنسان».

وأضاف البيان أن «مؤسسة الرئاسة تؤكد حرصها وكل أجهزة الدولة على تفعيل ما ورد في الدستور المصري من ضمانات للمواطن تحظر تعذيبه أو ترهيبه أو إكراهه أو إيذائه بدنيا أو معنويا».

وأشادت بما صدر أمس الأول عن وزارة الداخلية فيما يتعلق بمقطع الفيديو الذي بثته وسائل الإعلام والذي تضمن تأكيد الوزارة أن ما حدث هو تصرف فردي ولا يعبر بأي حال عن عقيدة جموع رجال الشرطة وأنه سيكون محل تحقيق، مؤكدا عدم التستر على أي خطأ أو تجاوز.

وأوضح البيان أنه «في سياق ما سبق فإنه ليس مقبولا من أحد أن يزايد على أخطاء فردية (مشجوبة من الجميع)، ليبرر جريمة الاعتداء على منشآت الدولة، وتبني أسلوب العنف والتخريب بدلا عن سلمية التعبير عن الرأي».

وكان الأمن كشف امس من تواجده في محيط المقر الرئاسي في قصر الاتحادية بضاحية مصر الجديدة (شرق العاصمة القاهرة) وسط حالة من الهدوء التام بعد ليلة من الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن ومتظاهرين أسفرت عن مقتل شخص وإصابة العشرات حسبما أعلنت وزارة الصحة المصرية.

واستخدمت قوات الأمن خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع ضد المحتجين الذين ألقوا الحجارة والزجاجات الحارقة على القصر.

وتباينت ردود الأفعال بشأن أحداث العنف التي شهدتها فعاليات ما اطلق عليها «جمعة الخلاص» فبينما وصف عصام الحداد مساعد رئيس الجمهورية استخدام المتظاهرين للمولوتوف والأسلحة النارية بانها «أعمال إجرامية»، طالبت بعض الرموز السياسية بإقالة وزير الداخلية محمد إبراهيم على خلفية سحل قوات الشرطة مواطنا وتجريده من ملابسه.

جبهة الإنقاذ تطالب بتحقيق قضائي محايد في جرائم القتل والتعذيب وتدعو المصريين إلى الاحتشاد السلمي في كل الميادين

وقال الحداد مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية إن ما حدث امس الأول في محيط ميدان التحرير وقصر الاتحادية وغير ذلك من أعمال في أماكن متفرقة في الإسماعيلية والفيوم، واستخدام للمولوتوف والأسلحة النارية، لا يعد تعبيرا عن مواقف سياسية وإنما هو «أعمال إجرامية».

وأضاف الحداد، في بيان، ان الشرطة تعاملت مع هذه الأحداث في إطار من ضبط النفس، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية تحقق في واقعة قيام أفراد من الشرطة بضرب وسحل أحد المواطنين.

وأشار إلى أن مصر ماضية قدما على طريق استكمال رحلتها نحو الديموقراطية بإجراء انتخابات مجلس النواب المقررة بعد نحو شهرين. في حين طالب د.أيمن نور رئيس حزب غد الثورة بإقالة وزير الداخلية فورا على خلفية سحل المواطن، واصفا هذا التصرف بأنه «عمل غير مبرر».

وقال نور، في تصريحات تلفزيونية، إن «ما حدث غير مبرر على الإطلاق وهو سلوك حيواني ولا أتصور أن هذا يحدث في مصر بعد الثورة، وقال إنه ينتظر من رئيس الجمهورية أن يقيل وزير الداخلية فورا».

وأشار إلى أنه يرفض ما حدث من إلقاء مولوتوف على قصر الاتحادية لكنه يرفض تماما ما حدث لهذا المواطن، وما حدث سلوك إجرامي.

تحقيقات النيابة

من جانبه، أمر المستشار إبراهيم صالح رئيس نيابة مصر الجديدة بتكليف أطباء مصلحة الطب الشرعي بتوقيع الكشف الطبي على المواطن حمادة صابر محمد علي (48 سنة ـ مبيض محارة) الذي عرضت شاشات الفضائيات مقطع فيديو مصورا له، وهو عار ومجرد من ملابسه، ويظهر قوات الأمن وهي تقوم بالاعتداء عليه بالضرب والسحل.. وتضمن التكليف أن يتم إعداد تقرير طبي مفصل حول طبيعة الإصابات التي لحقت به وأسبابها.

واستمع فريق من محققي النيابة العامة في التحقيقات التي يشرف عليها المستشار مصطفى خاطر المحامي العام الأول لنيابة شرق القاهرة الكلية، إلى أقوال المواطن المجني عليه، والذي لم يتهم رجال الأمن والشرطة بأي اتهامات، نافيا أن يكونوا قد تعدوا عليه بأي صورة من صور الاعتداء، موضحا أنه أصيب بطلق خرطوشي في قدمه أثناء أحداث المصادمات التي جرت بين المتظاهرين وقوات الأمن، وسقط على إثر هذه الإصابة على الأرض.

وأضاف ـ في أقواله أمام النيابة ـ انه عقب سقوطه جراء إصابته، اعتقد المتظاهرون انه أحد أفراد قوات الأمن وهرعوا صوبه، فما كان من الشرطة إلا أن حاولت أن تخلصه من بين أيدي المتظاهرين خشية أن يتم الفتك به، وأثناء هذه الحالة من الشد والجذب تمزقت ملابسه وتم تجريده منها.. مؤكدا أن قوات الشرطة لم تقم بالاعتداء عليه قط أو سحله.

على صعيد ذي صلة، قام المستشار إبراهيم صالح وفريق من محققي النيابة العامة بإجراء معاينة تصويرية لقصر الاتحادية من الداخل والخارج، تبين منها وجود حريق بمكتب الأمن والحراسة على بوابة الدخول رقم (4) علاوة على تلفيات بالغة بالبوابة جراء محاولات لاقتحامها.. كما أظهرت المعاينة وجود آثار حرائق وقنابل مولوتوف وقنابل غازية بحديقة القصر الرئاسي. كما تبين من المعاينة تحطم أعمدة الإنارة وتهشيمها جراء المصادمات، فضلا عن وجود كميات كبيرة من الحجارة وفوارغ القنابل الغازية وقنابل الدخان وطلقات الخرطوش، وتم تحريزها بمعرفة النيابة العامة.

وأمرت النيابة بانتداب المعمل الجنائي لفحص الأماكن التي تم حرقها وتحديد أسباب الحريق بدقة، وكذلك فحص فوارغ الطلقات والقنابل المحرزة وإعداد التقارير الفنية اللازمة بشأنها وتسليمها للنيابة.

وتباشر النيابة العامة تحقيقات مكثفة مع 13 متهما تم ضبطهم في تلك الأحداث، حيث تم اتهامهم بالتعدي على 10 من ضباط وأفراد قوات الشرطة و10 مواطنين آخرين، حيث نسبت النيابة إلى المتهمين المقبوض عليهم تهم الشروع في القتل والتجمهر وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والبلطجة.

جبهة الإنقاذ

في المقابل أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني (ائتلاف المعارضة الرئيسي في مصر) امس تأييدها الكامل لما قالت عنه إنه «مطالب الشعب المصري بإسقاط نظام الاستبداد وهيمنة الإخوان المسلمين على الحكم»، ودعت الى محاكمة الرئيس المصري د.محمد مرسي على «جرائم القتل والتعذيب».

قالت الجبهة في بيان انها «تنحاز انحيازا كاملا لمطالب الشعب المصري وقواه الحية التي تنادي بإسقاط نظام الاستبداد وهيمنة الإخوان المسلمين على الحكم، وتؤيد كل أشكال التعبير السلمي لتحقيق هذه المطالب». وطالبت بـ «تحقيق قضائي محايد في جرائم القتل والتعذيب والاحتجاز دون وجه حق، وتقديم جميع المسؤولين عنها للمحاكمة العادلة بدءا من رئيس الجمهورية ووزير داخليته وجميع شركائه في الجريمة». ودعت الجبهة «المصريين الى الاحتشاد السلمي في كل ميادين مصر دفاعا عن كرامة الإنسان المصري». وأكدت انها «لن تخوض في ملف الحوار في ظل الدم وقبل ايقاف نزيفه والمحاسبة عليه والاستجابة لمطالبها».

وطالبت ايضا بـ «إنهاء معاناة المواطن المصري بسبب الفقر وارتفاع الأسعار نتيجة السياسات التي لا تلبي طموح المصريين الى عدالة اجتماعية حقيقية».

النيابة العامة المصرية: سويسرا وافقت على إصدار قانون يتيح لمصر استرداد أموال مهربة

القاهرة ـ كونا: أعلنت النيابة العامة المصرية امس ان سويسرا وافقت على اصدار قانون يسمح لمصر باسترداد أموال مهربة بمعرفة عدد من رموز النظام السابق داخل سويسرا قدر حجمها بأكثر من 700 مليون فرنك سويسري. واكد رئيس مكتب التعاون الدولي للنيابة العامة المستشار كامل جرجس خلال مؤتمر صحافي أن الحكومة السويسرية عقب اقرار هذا القانون ستكون ملزمة برد تلك الأموال الى مصر دون الحاجة للجوء الى اجراءات ادارية وقانونية معقدة لاثبات الحق المصري في تلك الأموال. واشار جرجس الى ان اقتراحا كانت قد تقدمت به النيابة العامة المصرية الى السلطات السويسرية بهذا الشأن جاء وفقا لما نص عليه الدستور السويسري الذي يجيز اصدار تشريعات عاجلة لا يستغرق اعدادها سوى بضعة أشهر.

وأوضح أنه في حال الموافقة على القانون واعادة الأموال الى مصر بموجبه، فإن تلك الأموال سيتم اعادتها وفقا لتصور مشترك بين السلطات السويسرية والمصرية بحيث يتم تغذية مصر بتلك الأموال مباشرة في صورة مشروعات مباشرة يستفيد منها المصريون.

وذكر جرجس أن تلك الأموال لن تدخل الخزانة العامة للدولة وفقا للقانون السويسري الذي يوجب أن تستفيد الشعوب مباشرة من مثل هذه الأموال المتحصلة من جرائم ارتكبها مسؤولون سابقون. ولفت الى أن حكما أصدرته المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية في ديسمبر الماضي بعدم أحقية السلطات القضائية المصرية في الاطلاع على تحقيقات تباشرها النيابة العامة السويسرية حول تلك الاموال جاء على خلفية اضطرابات سياسية شهدتها مصر أخيرا.

موكب رئيس الحكومة يتعرض لهجوم بالحجارة والألفاظ النابية بالتحرير

القاهرة ـ يو.بي.أي: تعرض رئيس مجلس الوزراء المصري د.هشام قنديل امس لهجوم بالحجارة من بعض المتواجدين بميدان التحرير في وسط القاهرة كما وجهوا له ألفاظا خارجة عن اللياقة. وقال بيان صحافي أصدره مجلس الوزراء المصري إن د.هشام قنديل تفقد منطقة الاتحادية وميدان التحرير والمنطقة المحيطة به حيث تصدى له من وصفهم بمجموعة من الصبية والمشاغبين والخارجين على القانون الذين تواجدوا بالميدان في الوقت الذي خلا فيه من أي قوى ثورية أو سياسية. وأضاف البيان ان رئيس الوزراء آثر تفادي الصدام بينهم وبين المسؤولين عن الأمن حرصا منه على سلامة المواطنين المتواجدين في الميدان وعدم إعطاء هذه المجموعة الذريعة لإحداث المزيد من الضرر الذي أصاب وجه مصر كما حدث امس الاول.

واعتبر البيان أن ما حدث يعطي صورة واضحة لطبيعة الأفراد الذين يحتلون ميدان التحرير منذ الثورة ونقطة انطلاقها، مما يلقي مسؤولية على كل مواطن شريف شارك بالفعل أو بالقلب في ثورته العظيمة التي وضع فيها كل آماله لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية.

واستطرد قائلا ومن ثم من غير المقبول أن يسمح لهؤلاء بالاستمرار في التواجد والقفز على ثورة مصر العظيمة متمتعين بغطاء تسبغه عليهم دعوات سياسية في ظاهرها الحق وفي باطنها الباطل، مطالبا الجميع بتحمل مسؤولياتهم وسلوك نهج يتناسب مع القيم الجديدة والعظيمة للثورة لتحقيق هدف واحد حتى وإن اختلفت السبل.

وزير الداخلية: إذا انهار جهاز الشرطة فستتحول مصر إلى دولة ميليشيات

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية أن جهاز الشرطة هو جهاز وطني خالص وهو ملك للشعب، ويعمل فقط من أجل أمن وأمان المواطن المصري، محذرا من أنه إذا انهارت الشرطة فستتحول مصر الى دولة ميليشيات مثل بعض الدول المجاورة، ومؤكدا في الوقت نفسه أن جهاز الشرطة هو جهاز أمني وطني يعمل فقط لصالح أمن المواطن المصري وليس لصالح أي فصيل سياسي.

وأوضح اللواء إبراهيم في مؤتمر صحافي عقده امس بديوان عام وزارة الداخلية أن محيط قصر الاتحادية وميدان التحرير شهدا أمس الاول مظاهرات سلمية في إطار ما أطلق عليه (جمعة الخلاص)، والتي دعت اليها بعض الأحزاب والقوى السياسية والثورية وقادتها بعض الرموز السياسية والثورية، وتم بناء على استراتيجية الوزارة تعيين الخدمات الأمنية اللازمة لتأمين تلك المظاهرات عن بعد لضمان عدم اندساس العناصر المثيرة للشغب بها.

سيارات محترقة بالقرب من سجن بورسعيد المركزي (أ.ب)

وأضاف أن قوات الأمن بمحيط قصر الاتحادية قامت بفتح الطريق بشارع الميرغني أمام المتظاهرين نظرا لسلمية التظاهرات وتم وضع خدمات أمنية بسيطة على أبواب القصر، ولكن فوجئت القوات في تمام الساعة الخامسة والنصف بقيام بعض الأفراد المشاركين في المظاهرات بمحاولة الاحتكاك بالمجندين المعينين على أبواب القصر، فتم التنسيق مع قوات الحرس الجمهوري وإدخال المجندين الى داخل القصر لتفادي حدوث أي مناوشات مع المتظاهرين.

وتابع وزير الداخلية أن هؤلاء الأفراد الذين يقدر عددهم بحوالي 300 شخص أصروا على التعدي على قصر الاتحادية وإلقاء زجاجات المولوتوف وكرات اللهب والألعاب النارية على بوابة القصر رقم 4، مما دفع قوات الأمن الى استخدام الهراوات والمياه لمحاولة تفريقهم، الا انهم استمروا في اعتدائهم على القصر الذي يعد رمزا للدولة، فاضطرت قوات الأمن المركزي الى اطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع لمحاولة إبعاد المتظاهرين بعيدا عن محيط القصر.

وأشار الى وقوع عمليات كر وفر بين قوات الأمن والعناصر المثيرة للشغب بشارع الأهرام، لافتا الى قيام تلك العناصر بإطلاق أعيرة خرطوش وكباسات البلي على القوات، مما أدى الى إصابة 15 ضابطا ومجندا من بينهم ضابط أصيب بالخرطوش أسفل عينه، بينما تمكنت القوات من ضبط 11 من مثيري الشغب بعد أن استمرت عمليات الكر والفر مع تلك العناصر حتى الساعات الأولى من صباح اليوم، على الرغم من مناشدة وزارة الداخلية للمتظاهرين بالتعبير السلمي عن رأيهم خلال المظاهرات.

«جنايات القاهرة» تتنحى عن محاكمة شفيق في قضية تتعلق باتهامات الإضرار بالمال العام

القاهرة ـ كونا: قررت محكمة جنايات شمال القاهرة أمس التنحي عن استكمال محاكمة المرشح الرئاسي السابق ورئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق وآخرين في قضية تتعلق باتهامات الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار العمدي به. جاء قرار محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمد عاصم بسيوني بالتنحي استشعارا منها بالحرج في القضية التي تضم أيضا وزير الطيران المدني السابق ابراهيم مناع ورئيس الشركة القابضة لمصر للطيران توفيق محمد عاصي.

وقررت المحكمة احالة أوراق القضية الى محكمة استئناف القاهرة لتحديد دائرة أخرى لنظرها. وكان أمر الاحالة أو قرار الاتهام الذي أعده قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل المستشار هشام رؤوف قد تضمن التهم بحق هؤلاء بصفتهم موظفين عموميين. ونسب قاضي التحقيق الى المتهمين جميعا أنهم سهلوا استيلاء احدى جمعيات الخدمات الأهلية بحي مصر الجديدة الأهلية على أموال عامة مملوكة للشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية قدرت بنحو 7,1 ملايين جنيه فيما نسب الى الشركة القابضة لمصر للطيران تهمة الاستيلاء على مبلغ يناهز 16,1 مليون جنيه.

..والسجن المشدد ثلاث سنوات للعادلي في قضية «تسخير مجندي الشرطة»

القاهرة ـ كونا: قضت محكمة جنايات جنوب القاهرة امس بمعاقبة وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات لادانته في قضية تشغيل عدد من مجندي افراد الشرطة في أعمال خاصة به. كما قضت المحكمة بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات أيضا بحق مساعد أول وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن سابقا اللواء حسن عبدالحميد ومعاقبة قائد حراسة العادلي العميد محمد باسم أحمد لطفي بالحبس لمدة عام مع الشغل.

وتضمن الحكم عزل العادلي وعبدالحميد ولطفي من وظائفهم وتغريم العادلي مبلغ مليونين و74 الف جنيه، فيما الزمت الثاني والثالث بدفع مبلغ 283 الف جنيه اثر ادانتهم بتسخير جنود الشرطة في أعمال خاصة بالعادلي أثناء توليه حقيبة الداخلية.